

المدة بتكرار السنين ولومعة قبل القضا اخرج من توكته لكل يوم موان
العوات وموللتاغير وعلي هذا اخرج من نزلته الحامل اذا كان فطمها
للخوف علي الولد فقط ثلاثة اهداد قال في الروضة كاصليها واذا
قلنا بالاصح وهو التكرار فكان عليه عشرة ايام فمات ولم يبق من
شعبان الا خمسة ايام اخرج من توكته خمسة عشر يوما اصل
الصوم وخسة للتاخير لانه لو عاش لم يكن له الا قضا خمسة قال واذا لم
يبق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما ياتي فيه قضا جميع القضا
فهل يلزم في الحال الغدبة عما لا يسعه الوقت ام لا يلزم الا بعد دخول
رمضان فيه وجهان كالوجهين فيمن حلف لياكلن هذا الرغيف
عدا فتلن باثلاثة قبل الغد هل يحنث في الحال او في بعد جبي
العدا انتهى وقضية انه لا يلزمه الا بعد دخول رمضان وبه
قال ابن العباد طار قابينه وبين ما اقتضاه كلامها السابقة فيمن
مات ولم يبق من شعبان الا خمسة ايام بان الزمان المستقبلي يدور
حضوره بللوت ولذا حل الاجل به بخلاف الجي لاضورة الي تجمل الزمان
المستقبلي في حقه لكن صوب الزركشي الذوم حال الا فوق بينه وبين مثله
الحلف المذكورة بحوته هنا عاصيا بالتاخير وتحققه الياس بغير
البعث بخلافه في ذلك لانتفا العصيان وتحقق الياس لجوازونه
قبل الغد فينتفي الحنث ولو فوت رمضان او بعضه بلا عذر
اخر قضا بعد رحلي دخل رمضان اخر لم تلزمه الغدبة
علي ما صرح به سليم الرازي والمتولي لكن نقل الشيخان عن النبي
واقتراه ان تاخير المتعدي بالعض الغضا للسفر حرام قال شيخ الاسلام

وقضية

وقضية لزوم الغدبة يعني لانه اذا حرم السفر فقد اخرج القضا مع امكانه
لانتفا العذر وذكر الاذرع في اخذ من كلامهم انه لو اخرج جعلا او سنانا
كان عذرا في التاخير فلا غدبة وسبقه الي ذلك الروايات لكن من اقطع
لعذر ويحكم في غيره احتما ليلن لو اذعه وظاهر علي هذا ان الاكراه كالجهد
والنسيان وانه لو كان التاخير جهلا او نسيانا فيما عدا السنة الاولى لم
يتكرر المد وهو ما بحثه بعضهم ومقتضي كلام الشيخين فيهما لو اقام المشرك
مثلا مدة يمكن فيهما القضا ثم سافر في شعبان او غيره ولم يقض انه
يلزمه الغدبة قال الاسوي وفيه نظر ولو جعل الغدبة علي قصد ان يوحى
القضا مع الامكان الي رمضان الاخر ففعل اجزائة وان حرم عليه التاخير
واذا اخرج النج العاجز المدة عن السنة الاولى فلا يثمي عليه وقال الغزالي
فيه وجهان قال في الروضة وهو شاذ **فصل في الاعتكاف**
والاعتكاف سنة اي طريقة في الدين **مستحبة** في كل وقت ويتأكد
في رمضان وفي العشر الاخير منه لكل مسلم عاقل لا مغر عليه وسكران
خال عن جنابة وحيض وان حرم لبثه لحق غيره كما حرم به في الاسلام
كان وقف المسجد علي غيره دونه او كان صبيا صبيانا او صغيرا
او زوجة وان حرم بخير اذن السيد والفوج فلما اخرجها ان اعتكف فاجبر
اذن او تطوعا وان نذر باذنا الا ان كان المنذور منامعينا او هو ظاهر
نعم ان لم يفوت عليها منفعة كان حضر المسجد باذنها فتوبيا الاعتكاف
فلا ريب في جوازه نية عليه الزركشي وهو ظاهر وقضية ما تقدم انصحا
لواعتكاف باذنها عن المنذور امتنع عليها اخرجها وهو ظاهر وان
وجب تتابعه نعم المكاتب ان يعتكف بخير اذن السيد كما نقله
القاضي عن النبي قال وصورة بعض اصحابنا بها الاجل بكسبه لقلته